مجلة علوم إنسانية
JOURNAL OF HUMAN SCIENCES
مجلة دورية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية
مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 45: شتاء 2010 - Issue 45, Year 7th , Jan.

استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر

كربالي بغداد حمداني محمد
استاذ محاضر استاذ مكلف بالدروس
مالية و اقتصاد دولي
كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير و العلوم التجارية- جامعة وهران
kourb_bagdad@yahoo.fr hamdani_m@yahoo.fr

الملخص:

تهدف مختلف الدول إلى تني سياسات اقتصادية تصل بفضلها إلى تحقيق النمو و التنمية وبلوغ تصور التنمية المستدامة التي أصبحت تعني تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية مع ضمان المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن .

فإحداث النمو الاقتصادي و التكنولوجي صار أكثر من أي وقت مضى يمثل سبيلا للوصول إلى حماية البيئة والحد من الاستنزاف الهائل لخيراتها.

الجزائر كغيرها من الدول مطالبة بمسايرة التحولات الاقتصادية و التطور التكنولوجي الهائل لبلوغ التسمية المستدامة ، الأمر الذي لا يكون إلا في فضل استراتيجية محددة المعالم تتكاتف فيا جهود مختلف المتعاملين الاقتصاديين .

من هنا سنحاول العمل على تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو، التنمية والتنمية المستدامة وإبراز الجدلية القائمة بين المنظور الاقتصادي و المنظور التكنولوجي للتنمية المستدامة. كما سنحاول استعراض مختلف السياسات الجزائرية في إحداث التنمية المستدامة و الحد من تزايد الاستغلال المفرط للخيرات الطبيعية.

الكلمات المفتاحية: النمو ،التنمية، ، التنمية المستدامة، البعد الاقتصادي، البعد التكنولوجي،الخيرات الطبيعية .

مقدمة :

العمل على تحقيق التقدم و الرقي و بلوغ زيادات في معدلات التنمية و إحداث تقدم كبير في مستويات الرفاهية المعيشية يعد مسعى كل الدول باختلاف مستواها التنموي ، التقدم الذي من شانه إحداث العديد من الأضرار والمخاطر نتيجة استخدامات الموارد المتاحة و استنزافها ، مما ادى بالحكومات الى التفكير الجدي والعلمي في البحث عن الحلول بما يضمن تحقيق انسجام بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات البيئة ، التصور الذي صار يعرف بالتنمية المستدامة ، على هذا الأساس سنعمل من خلال بحثنا هذا على تحدد الركائز الأساسية للتفكير التنموي المستدام و محاولة تحديد مفهومة و تقديم تعريفه مع إبراز أهم الاستراتيجيات المتبعة في تحقيق التنمية المستدامة و منه الوقوف على التوجهات التنموية للجزائر .

1- مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو ،التنمية و التنمية المستدامة:

الدول باختلاف قوتها و درجة تقدمها تهدف الى تخفيف نسب الفقر و السعي إلى تحسين الظروف المعيشية لمواطنيها ، لذا فان مفهوم التنمية الاقتصادية و الاستراتيجيات المتعلقة بهذا التصور شهد تحولات بالغة يمكن تلخيصها في التطورات التالية:

1-1: النمو الاقتصادي: شهد مفهوم النمو الاقتصادي عدة تطورات ، إذ انه كان يترادف بالتنمية الاقتصادية في الخمسينيات التي عرفت انا ذاك بزيادة المستدامة لحصة الفرد من إجمالي الدخل الوطني ، فالسياسات المطبقة خلال تلك الفترة تبنت طرق مختلفة قصد الوصول إلى زيادة معدلات النمو و تعظيم المدخرات و القدرة الصناعية ، أين قدر معدل النمو في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى 3.4 % سنويا بالنسبة لجميع الدول النامية في الفترة الممتدة مابين 1950 و 1975 .

الأمر الذي دفع إلى حدوث تطور في فكرة النمو بالنظر إلى ارتفاع عدد السكان دون خط الفقر و استمرار ارتفاع معدلات البطالة من جهة و ازدياد الهوة اتساعا بين الفقراء و الأغنياء من جهة أخرى .

2-1: النمو و إعادة التوزيع : في هذه المرحلة من التحول في مفهوم النمو الاقتصادي صار التركيز أكثر على النمو و إعادة التوزيع ليبقى النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي و لكن النمو الذي من شانه تحسين الوضعية المعيشية لذوي الأجور المنخفضة ، أما على مستوى قطاعات الأنشطة الاقتصادية ، فان أهمية الفلاحة صارت تتصدر باقي القطاعات الأخرى كونها يمكن أن تشكل نوعا من الأمن الغذائي و تمتص الفائض من اليد العاملة ، كما تم تشجيع النمو الناجم عن التصدير الذي من شاته استيعاب قدرا هائل من اليد العاملة و تشكيل موردا حقيقيا للعملة الصعبة

3-1: الاحتياجات الأساسية : التحول البالغ في مفهوم النمو الاقتصادي يتمثل في تصور الاحتياجات الأساسية الذي ظهر من خلال الدعوة إلى إستراتيجية الاحتياجات الأساسية في مؤتمر العمالة العالمية لمنظمة العمل الدولية سنة 1977، المؤتمر الذي نوه إلى أن تخفيف الفقر المطلق لا يكون إلا من خلال توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين كالتغذية ، الصحة ، السكن ، الأمن ،التعليم ....الخ بالإضافة إلى بعض الحاجات ألا مادية كالأمن ، الهوية ، الثقافة . فإستراتيجية الاحتياجات الأساسية تعترف بعدم قدرة حتى النمو على بلوغ الاحتياجات الأساسية و هو الحال بالنسبة للنمو المتساوي و إعادة التوزيع ، لذا فمن الضروري أن تضمن سياسات التنمية المنتهجة تغطية هذه الاحتياجات من خلال زيادة توفير السلع والخدمات الأساسية للفقراء والعمل على التدخل الحكومي المباشر عند الضرورة دون الاعتماد الكلي على قوى السوق، الأمر الذي قد يؤدي إلى بعض التضحيات في المدخرات والاستثمارات المنتجة والنمو العام.

إن الهدف هو نوع جديد من النمو الاقتصادي الذي يمكن من تغطية الاحتياجات الأساسية من خلال إعادة توزيع الموارد على مستوى القطاعات الاجتماعية إعادة توجيه النمو قصد السماح بمشاركة الفقراء .

4-1: الاستدامة : يتضمن هدف" الاستدامة "التحولات الحديثة في التفكير التنموي حيث يشترك مع إستراتيجية" الاحتياجات الأساسية "في التركيز على تحسين ظروف معيشة الفقراء . فهذا المنهج يرى أن التنمية الدائمة لا يمكن بلوغها في دول العالم الثالث إلا إذا

كانت الاستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية ، كونها تحافظ وتشجع الموارد الطبيعية والبشرية التي تقوم عليها التنمية مما يتطلب إتباع سياسات محلية وإجراءات وحوافز تدفع إلى التشجع على السلوك الاقتصادي" المرشد بيئيًا "، و هو ما يسمح تحقق المكاسب المرتقبة على كل من المدى القصير والطويل وفق الموارد الطبيعية المتاحة و القابلة للتجدد و إقامة المشاريع التنموية الملائمة بيئيًا والمتوافقة مع القيم الاجتماعية والمؤسساتية . من هنا فان تحقيق هذا الهدف لا يقتصر على الحاجة للمعرفة المحلية وإنما بالمشاركة الكاملة للمستفيدين في عملية التنمية.

1-5: التنمية المستدامة : الوصول إلى تحديد تصور التنمية المستدامة لن يكون الا بالتطرق الى مختلف الآراء حول التنمية المستدامة و العمل على الإجابة على معنى التنمية المستدامة و تحديد ماهيتها .

الوصول إلى تحديد معنى و تقديم تعريف للتنمية المستدامة يفرض علينا الوقوف على مختلف التصورات لهذا المفهوم :

- النظرية الاقتصادية تساهم من خلال التركيز على الكفاءة الاقتصادية وحقوق الموارد.
- النظرية البيئية تساهم من خلال التركيز على تشغيل النظم البيئية و المحافظة على التكامل البيئي

□ نظرية العدالة والمواقف الأخلاقية التي تحيط بها تساهم من خلال التركيز على العواقب التوزيعية لبدائل السياسات. فالمفوضية العالمية للبيئة والتنمية (1989) ترى بان "التنمية المستدامة تشمل ما يزيد على النمو . فهي تتطلب تغيرًا في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية واستخدامًا للطاقة وأكثر عدالة في تأثيراته . ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي ولتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية".

لذا فان الوقوف على مختلف التصورات يعد أمر بالغ الأهمية في التحديد الدقيق لمعنى التنمية المستدامة .

أ التصور الاقتصادي :

التحديد الجيد لمبدأ التنمية المستدامة من وجهة النظر الاقتصادية يفرض علينا نميزها عن المفاهيم الأخرى ذات العلاقة مثل : النمو الاقتصادي ، النمو الاقتصادي المستدام و التنمية الاقتصادية.

1. النمو الاقتصادي : يتمثل في زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر الزمن ، فهذا لا يعني أن التنمية الملاحظة في أي وقت من الأوقات هي تنمية" مستدامة. "

2. التنمية الاقتصادية : يعد هذا المفهوم أكثر اتساعا من مفهوم النمو الاقتصادي كونه يضم مختلف مفاهيم التنمية: كتحسين نوعية حياة السكان وبلا خص الفقراء منهم، مما يجعل من زيادة الدخل العامل الأساسي لبلوغ هذه الغاية .

- تطوير المهارات ، المعرفة والإمكانات والخيارات الممكنة .
- ترقية الحقوق المدنية والحريات كالاستقلالية وحقوق التمثيل السياسي و الانتماء الحزبي .

العالم أكثر من أي وقت مضى ينقسم إلى شمال متقدم و غني و جنوب فقير يزداد فقرا،فدول الشمال تملك كل وسائل ومقومات القوة والهيمنة والتقدم الصناعي والتقني وارتفاع في معدلات التنمية ، اما دول الجنوب فتعاني الفقر والتأخر وانخفاض معدلات التنمية .

إذ أن دول الشمال تتحكم بحوالي 90% من الناتج الصناعي العالمي وتمتلك حوالي 84% من إجمالي النشاط التجاري العالمي في حين يبلغ وزنها السكاني بحدود 25 % من سكان الكرة الأرضية ، وهي تستهلك (12) ضعف مما تستهلكه دول الجنوب ، ويبلغ متوسط دخل الفرد فيها بحدود (20) ضعف من متوسط دخل الفرد في دول لجنوب . في حين فان دول الجنوب فقد تمكن قسم منها تحقيق خطط تنموية ناجحة في الجانب الاقتصادي تمثل ذلك في دول جنوب شرق أسيا. أما القسم كبير

من هذه الدول فيسجل تراجعا في خططه التنموية بسبب عدة عوامل داخلية تتعلق أساسا بسوء الإدارة بالدرجة الأولى ، وعوامل خارجية تعود لطبيعة العلاقات المادية السائدة في العالم المبنية على المصالح و هو ما نجم عنه استغلال الدول المتقدمة للدول المتخلفة. و هو ما أدى إلى ارتفاع مديونية هذه الدول باتجاه المؤسسات المالية العالمية و الدول المتقدمة ، فنتيجة لتراكم حجم الديون ورسملتها تعمقت الأزمة لدى دول الجنوب وأصبحت تمثل معوقا أساسيا في تنفيذ مشاريع وخطط تنموية حقيقية فيها ، ليمتد تأثيرها ليشمل دول الشمال بالنظر للعلاقة والارتباط بين الأنشطة الاقتصادية في أنحاء العالم.

التصور الاقتصادي للتنمية لا يعطي أهمية كبير للأفكار المتعلقة بالاستدامة البيئية .لذا فانه من الضروري تعريف النمو بشكل يتضمن قيمة الأصول البيئية وأهمية المحافظة على الخدمات البيئية الأساسية ورأس المال الطبيعي . لذا فان علماء الاقتصاد البيئي تناولوا هذه المفاهيم بشكل أكثر ملائمة:

التنمية الاقتصادية المستدامة تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن "(بيرس و زملاؤه - 1987)

"التنمية الاقتصادية المستدامة ... تشير إلى الحد الأمثل من التداخل بين نظم ثلاث : البيئي، الاقتصادي والاجتماعي من خلال عملية تكيف ديناميكية للبدائل "(باربيير 1987) ،

البدائل التي يعرفها باربيير تشمل استبدال رأس المال الطبيعي برأس المال الاصطناعي إلى حد أن الأجيال المستقبلية لاتزال تتوارث نفس القدر من رأس المال.

ب. التصور البيئي:

تعد مشكلة تغير المناخ تحديا كبيرا لمختلف دول العالم، اذ توقع تقارير المنظمات المهتمه بالشؤون الإنسانية نزوح ما يقارب مليار شخص بحلول عام 2050 بسبب (النزاعات والكوارث الطبيعية ومشاريع التنمية الكبرى) ، فيمثل ارتفاع مستوى درجة

حرارة الأرض يمثل السبب الرئيسي في تزايد عوامل النزوح ، في نفس الإطار فان منظمات أخرى أكدت أن أثار النزوح سيصيب الفقراء بالدرجة الأولى .

على ضوء ذلك برزت أفكار ونظريات لتحقيق تنمية تشمل دول الجنوب والشمال وتطوير مجمل الأنشطة الاقتصادية العالمية لحل هذه المشكل ، واستنادا لذلك عقدت اجتماعات دولية متعددة ، وطرحت نظرية اقتصاد السوق و أفكار العولمة الاقتصادية ، وأفكار ومفاهيم تتعلق بالتنمية المستدامة التي تجمع بين التنمية كمفهوم اقتصادي ليشمل مفاهيم تتعلق بالتنمية الاجتماعية والثقافية وتكون منسجمة مع متطلبات وشروط البيئة ، فعلى هذا الأساس تتوضح العلاقة الوثيقة والمهمة بين الانعاد الثلاثة لتحقيق التنمية المستدامة.

النظريات التنموية الحديثة تركز على هذه العلاقة وتناول موضوع التنمية المستدامة بتركز على الايكولوجيا باعتبارها أكثر تأثيرا وتحكما في عملية التنمية من الايديولوجية ، فالتنمية المستديمة هي التنمية التي تكون منسجمة مع الشروط والظوابط البيئية والمتطلبات الاجتماعية. مما ادى ظهور مايسمى بالاقتصاد الايكلوجي . و هو ما يفسر الترابط بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والانظمة الايكلوجية.

في هذا التصور يشير علماء البيئة والموارد والأحياء إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج ان يكون مستدامًا، على هذا الأساس فإنهم يعملون على حماية التنوع الحيوي والوراثي بالدرجة الأولى.

يعد جي كونواي من علماء البيئة الذين ابدوا اهتمامًا كبيرًا بمبادئ التنمية الزراعية المستدامة ، مفهومه للاستدامة يعالج ميل النظام لمقاومة الانهيار في أزمة ما . وهو يتعلق بصلابة أو استمرارية النظام، "الاستدامة هي القدرة على المحافظة على الإنتاجية سواء أكانت كحقل أو مزرعة أو أمة في وجه الأزمات أو الصدمات "(كونواي و باربيير1990)

ما يمكن الإشارة إليه هو إن بعض النظم الزراعية منتجة بشكل كبير مما يجعلها عرضة لمخاطر كبيرة جدا تتعلق باستدامتها . و هو ما يفسر قلق علماء البيئة فيما يحص الزراعة الصناعية التي تتهددها الكثير من المخاطر المتعلقة بالاستدامة وهذا

لتـزايد اعـتمادها علـى قاعدة وراثية أضيق مما كانت عليه في أي وقت مضى . لذا فيركز الكثيـر من علماء البيئة على الحاجة إلى حماية التنوع الوراثي من خلال حماية المناطق الطبيعـية التـي تحـتوي علـى أصـناف معيـنة أو المحافظـة علـى البنوك الصناعية للمواد المتجددة.

ان القضـايا المعاصـرة المـتعلقة بالـنمو مـن وجهـة النظـر البيئية تتعرض إلى مدي أهمـية الـنمو . كـونها ترى "إن التنمية المستدامة التي تعتمد على الأنماط السائدة من اسـتخدام الموارد غير قابلة للفهم حتى من الناحية النظرية ... إن التعريف الجديد للتنمية المسـتدامة ... هـو التنمـية التي تقلص استخدام الموارد إلى الحد الأدنى وتزيد الإنتروبيا العالمـية " (ريـيـز - 1990) هـذا التعـريف الـذي يـدخل فـي إطار الديناميكا الحرارية يطرح فكرة أن عدم النمو أمر مفضل .

فـي المقابـل فـان الكثيـر مـن علمـاء البيئة يشـيرون إلى أن" عدم النمو "لا يشكل حـلا ملائمًـا .ويـروا أن بعـض الـنمو يسـاعد على منع التدهور البيئي ، مما يجعل منه أمرا مطلـوبا بعـض الأحـيان كتطويـر الأسـاليب و التقنـيات النظـيفة مـثل الطاقـة الشمسية و وأجهـزة التبريد الخالية من الCFC ، مع العمل بالتوازي على تجنب التقنيات والنمو الذي مـن شـانه إلحـاق الضـرر بشـكل مباشـر أو غيـر مباشـر . على هذا الأساس فان علماء البيـئة يـنوهون بـان علمـاء الاقتصـاد بحاجـة أكثـر للمـزيد مـن الاهتمام بالنواحي البيئية والأخلاقية .

تصـور التنمـية المسـتدامة يفرض تطبيق الدروس البيئة العمليات الاقتصادية . و ما تتضمنه من أفكار إسـتراتيجية الحماية العالمية التي توفر مبررًا بيئيًا يمكن من خلاله.

ج -التصور الاجتماعي و السياسي:

التنمـية المسـتدامة لهـا كـذلك بعـد سياسـي، كـونها تجعـل مـن الـنمو وسـيلة للتضـامن الاجتماعـي ولعمليـة تطوير الخيارات الاقتصادية . لذا يجب ان تكون هذه عادلة بـين الأجيال بمقدار ما هي بين الدول ، فالاجيال الحاضر تتخذ خيارات النمو التي ترغب فيها الأجيال القادمة .

كما تعد التنمية المستديمة مشروعا للسلام، باعتبارها قاعدة للحوار بين الدول، ومصالحة بين نماذج التنمية المختلفة. وتدعم التنمية الاجتماعية- السياسية المستديمة مسؤوليات كل القوى في عملية تطوير الإنتاج وتوسيع الثروات .وتكون ملائمة من الناحية الثقافية. إذ يؤكد علماء الاجتماع على متطلبات البيئة التي تحددها الثقافة ، فمثلا الرغبة في استهلاك اللحم و الأغذية الزراعية يشجع في بعض الأحيان القضاء على الغابات وتدهور التربة ، فحين الرغبة في استهلاك السمك فقد يضر بالبيئة البحرية ، لذا فانه يتم التركيز على استدامة النظم الثقافية والبشرية بما فيها قبول نظريات البيئة كما أن علماء الاجتماع يطرحون العديد من القضايا و التساؤلات كخضوع المؤسسات المستخدمة لإدارة البيئة للرقابة المحلية و مدى استجابتها للاحتياجات المحلية .

يرى بعض المفكرين أن استدامته الفعلية تكمن في التقسيم الدولي للثروة و هو ما يفرض طلبات بيئية مختلفة و غير متساوية على الدول الغنية والفقيرة ، ففرض المستقبل المزيد من الطلبات من خلال التوزيع العالمي الحالي للموارد وأنماط الاستهلاك السائدة يجعل من غير الممكن أن تكون تلك الموارد مستدامة.

فالعوامل الاقتصادية والسياسية السائدة التي تشجع على التدهور البيئي بحاجة لمعالجة ، كما يجب أن يكون هناك إعادة توزيع للثروة في العالم ليصير من الممكن الحديث عن التنمية المستدامة.

2- مختلف مفاهيم التنمية في النظريات الحديثة :

تتعدد مفاهيم التنمية في النظريات الحديثة إذ تعني :

- استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق أعلى مستويات الإنتاج برفع الكفاءة الإنتاجية لأعلى مستوياتها.
- اعتماد مفاهيم اقتصادية واجتماعية جديدة تساعد على تنفيذ الأهداف الاقتصادية والتخلي عن المفاهيم والأفكار القديمة واعتبارها من العوامل المعرقلة لعملية التنمية كالمفاهيم والعقائد الدينية والاجتماعية السائدة في المجتمع

- اعتماد مفاهيم وسلوكات جديدة تساير التحولات التنموية والتقدم العلمي والتقني الحاصل في العالم .

مخلفات عملية التنمية التقليدية و ما نجم عنها من أثار مست كل الجوانب ، الجانب الاقتصادي (متمثلة بالفر وقات في مستويات المعيشة وتفاقم مشكلة الفقر) وفي الجانب الاجتماعي وفي الجانب البيئي.

استنادا لما سبق كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر ، ويعتبر أول من أشار إليه يشكلا رسمي هو تقرير) مستقبلنا المشترك (الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987 م ، تشكات هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1983 م برئاسة برونتلاند رئيسة وزراء النرويج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم ، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة الى اجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

وتم بموجب هذا التقرير دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد.

1-2: تعار يف ومعايير التنمية المستدامة :

تعاريف التنمية المستدامة متعددة إلا انه يمكننا التطرق إلى أشهرها كتعريف هيئة ترونتلاند للتنمية المستدامة: التي تعتبر أن التنمية هي تلك "التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها "

هذا التعريف يسمح لنا بالحصول على معنيين مختلفين:

- كون مخزون رأس المال الطبيعي يمكن أن يبقى سليمًا للأجيال القادمة .وبمعنى آخر فإن استنزاف الموارد غير المتجددة يجب أن يتوقف من أجل الحفاظ على رأس المال الطبيعي .الأمر الذي يتطلب إيقاف جميع الأنشطة التي تودي استنزفت

الموارد غير المتجددة مثل التعدين والأنشطة التي تهدد طبقة الأوزون و المصدرة للإشعاعات .

- المحافظة على إجمالي رأس المال المصنع والطبيعي، إذ يجب أن لا ينخفض بين جيل و آخر، فيمكن أن يكون هناك معادلة بين رأس المال الاصطناعي ورأس المال الطبيعي و أن استغلال رأس المال الطبيعي مبرر طالما أن هناك استثمار في البدائل الطبيعية أو الاصطناعية بشكل يحافظ على المخزون.

في هذا المستوى تبرز إشكالية عدم قابلية بعض الأصول للإحلال بأصول أخرى من جهة (مثل طبقة الأوزون) و عدم الدراية بالحاجات المستقبلية للأجيال المستقبلية. حيث أن" الاحتياجات "ليست ثابتة و إنما هي متعددة و متجددة و تختلف من حضارة إلى أخرى .كما أن التنمية ليست مجرد وسيلة لتغطية الاحتياجات وإنما هي عملية تتطلب تطوير الاحتياجات بحد ذاتها.

تعرف الفاو التنمية المستدامة: و الذي يعتبر أن "التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسساتي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية . إن تلك التنمية المستدامة(في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.

أما تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب (20) تعريف للتنمية المستدامة ، وتم تصنيف هذه التعارف ضمن أربع مجاميع أساسية حسب الموضوع المراد بحثه ، كما يلي:

أ- التعاريف ذات الطابع الاقتصادي :

تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية ، في السعي الى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية ، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج ، و الحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى

الدول المتخلفة. أما بالنسبة للدول الفقيرة والتابعة فالتنمية المستديمة تعني توظيف الموارد من اجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.

ب- التعاريف ذات الطابع الاجتماعي والإنساني:

التنمية المستدامة يقصد بها العمل لبلوغ استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق اكبر قدر من المشاركة في التخطيط للتنمية.

التعريفات المتعلقة بالبيئة:

التنمية المستدامة تضمن الحماية للموارد الطبيعية والزراعية والحيوانية . وهي تمثل الاستخدام الأمثل للأرضي الفلاحة والموارد المائية .

ج- التعريفات المتعلقة بالجانب التقني:

التنمية المستدامة هي التنمية التي تؤدي بالمجتمع الى استخدام الصناعات ذات التقنية النظيفة التي تقوم باستخدام اقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وينتج عنها اقل حد من الغازات الملوثة الحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

التعريف المقترح: مما سبق يمكننا تعريف التنمية على أنها تلك التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع ، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية ، واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد ، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع ، دون إلحاق أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة.

3- البدائل والسياسات المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

تسعى الجزائر على غرار باقي دول العالم الثالث مسايرة الاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها توجهات العولمة ومنظمة التجارة العالمية ، بالإضافة إلى ترتيبات المؤسسات الدولية الأخرى ، البنك وصندوق النقد الدوليين مما يستلزم أكثر من أي وقت وضع انسب للسياسات التنموية الشاملة ، الجادة ، الملائمة ، التي

تـواكب هـذه التغيـرات والتـرتيبات وتنسجم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقتصادنا الوطني و منه بلوغ التنمية المستدامة.

العمـل علـى فمعالجـة المشـاكل المتعلقة بالتنمية و التحكم الجيد في أساليب معالجـتها يعـد احـد أهـم انشـغالات واضـعي السياسـات الوطنـية للتنمـية و المفكـرين المختصـين فـي مـثل هـذه القضـايا ممـا نجم عنه كما هائلا من الإسـهامات والمعلومات فـي شـكل نمـاذج مخـتلفة انطلاقـا مـن المدرسـة الطبيعية ، ونموذج فرانسـوا كيني، و وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة.

3-1: النظريات ، الاستراتيجيات و النماذج المعالجة لمشكل التنمية:

أدبـيات التنمـية المسـتدامة تضـمنت العديد من النظريات ، إذ تبنت الجزائر البعض مـنها علـى غـرار الـدول النامية مناشـدة بلوغ مستويات أعلى من التنمية و الوصول إلى التنمية المستدامة ، من أهم هذه الاستراتيجيات :

3-1-1: إستراتيجية النمو غير المتوازن :

وضـعت نظـرية الـنمو الـنمـــو غيـــر المـتـــوازن علـى أسـاس الـنقد المقـدم إلـى إسـتراتيجية الـنمو المـتوازن ، ايـن يـؤكد ألبـرت هيرشـمان Albert HIRCHMANأن النمو الاقتصـادي الـذي حققـته الـدول المـتقدمة إنمـا قـد تحقـق انطـلاق مـن بعـض قطاعـات الاقتصـاد الوطني، مما أدى إلى دفع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى إلى تحقيق النمو الاقتصـادي ، لـذا فـان الـنمو الاقتصادي حسـب هيرشـمان يتحقق في بداية المطاف في عـدد مـن القطاعـات الأساسـية ، لـيؤدي نمـو هـذه القطاعات إلى إحداث تأثيرات تدفع القطاعـات الأخـرى إلـى الـنمو سـواء بطـريقة مباشرة أو غير مباشرة ، الطريق المباشر تكـون بـزيادة طلـب القطاعـات الأساسـية علـى منـتجات القطاعـات الأخـرى. العديد من الانـتقادات وجهـت إلـى هذا الطرح و من أهمها أنها تعتمد على الواقع الاقتصادي الذي مـرت بـه الـدول الغـربية فـي تطـوراتها الاقتصادية، أي النمو عن طريق المبادرات الفردية

التي وجهت استثماراتها المختلفة بشكل غير متوازن لتحقيق ربح أكبر وسريع وقت ممكن ، كما أن إعطاء الأفضلية للمبادرات الفردية نتج عنه عدم إعطاء الأهمية الأزمة للدولة باعتبارها الموجه الأساسي للقطاعات الاقتصادية في ظل تخطيط الموارد المتاحة للاستثمارات وفق الأولوية المسطرة في البرامج .

3-1-2:إستراتيجية التنمية القطبية Frannois PEROUX :

تؤكد دراسة فرانسوا بيرو للمجتمعات المتقدمة على أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن ينتشر في نفس اللحظة الزمنية وفي كل مكان، إلا انه يظهر في أماكن أو نقاط تدعى " أقطاب النمو" ففي حالة البلاد المتخلفة يرى بيرو أن القيام بعملية التنمية بواسطة هذه النظرية يتطلب إلى جانب التغيرات التقنية تغيرات ذهنية واجتماعية من شأنها تهيئة المناخ الملائم لانتشار كافة آثار هذه الأقطاب . هذه الإستراتيجية وجهت لها العديد من الانتقادات على أساس أن تعرض القطب الصناعي لأية أزمة غير متوقعة سيؤثر ذلك بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني ، كتأثر الدول المنتجة للنفط والتي تعتمد في اقتصادها على قطاع النفط و أحسن مثال على هذا الأزمة البترولية التي تعرضت لها الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 1986 مما نجم عنها أثارا سلبية دفعت بالجزائر إلى إجراء إصلاحات اقتصادية و تشريعية كبيرة .

3-1-3:استراتيجية الصناعات التكاملية :

يركز G.D.DEBERNIS في استراتيجيته على تطوير الصناعات التي تتميز بروابط امامية وخلفية عالية ، وفقا لهذه الإستراتيجية هناك تجنب للصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في ممارسة لآثار تصنيعية عالية في الاقتصاد الوطني ويعرفها " دوبرنيس DEBERNIS. " على أنها صناعة أو مجموعة من الصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في إحداث تغيرات هيكلية داخل محيطها أي المساهمة في التكامل الاقتصادي والصناعي ، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الإنتاجية في كافة القطاعات

الاقتصادية . على أساس هذه الإستراتيجية فان عملية التكامل الصناعي على أساس اختيار الصناعات التي تتميز بارتفاع روابطها الأمامية والخلفية وتشمل هذه الصناعات ، صناعة الحديد والصلب ،صناعة الآلات والمعدات ،الصناعات الكيمياوية ،الصناعات البيتروكيمياوية ،الصناعات الاستخراجية والصناعات الإلكترونية .

تطبيق هذه الإستراتيجية يتطلب توفر عدد من الشروط من أهمها المناخ الملائم لذلك وتوافر الموارد المالية والمادية والسوق الواسعة والتدخل الحكومي المباشر والفعال في الاقتصاد والقيام بالإصلاحات في القطاع الزراعي . الجزائر انتهجت هذه الإستراتيجية خلال مرحلة الستينات والسبعينات من اجل التنمية الشاملة ، إلا انه وجهت لهذه الإستراتيجية مجموعة من الانتقادات من بينها :

- الإستراتيجية تتطلب رؤوس أموال هائلة لايمكن توفيرها في ضل التقلبات المستمرة الأسعار النفط و سعر صرف الدولار .

- الإستراتيجية تتطلب توفر سوق إقليمية واسعة ، إلا أن الحقيقة الاقتصادية والسياسية في المنطقة تبين عكس ذلك ، زيادة على عدم وجود إرادة سياسية تدعم هذه الفرضية ، كما أن السياسيات التنموية لكل بلد لا تأخذ بعين الاعتبار عند إعدادها مدى أهمية التكامل الاقتصادي و تقتصر على التركيز على البعد الوطني والاستقلالية التنموية للبلد .

الاستراتيجيات باختلافها تبقى عاجزة على تحقيق التنمية الشاملة ، لذا فإن البحث عن الحلول والبدائل الممكنة لتحقيق التنمية الشاملة التي تسعى إليها الدول النامية عامة والجزائر خاصة قصد بلوغ مكانة بين الدولة المتقدمة التي بدورها لاتزال تشغلها فكرة التنمية المستدامة ، كالحفاظ على الموارد وحماية الصحة والبيئة.

4- الخيارات التنموية الحديثة الممكنة لبلوغ التنمية المستدامة :

هناك العديد من الخيارات التنموية الممكن تبنيها إلا انه تبقى من أهمها:

4-1: محاولة الاقتداء بالدول المتقدمة: من خلال السعي إلى بلوغ المكاسب التنموية المحققة سواء التقنية منها أو التكنولوجية ، المكاسب التي لا يمكن بلوغها دون اعطاء اهتماما بالغا بالبحث العلمي وتحويل المعرفة العلمية إلى تكنولوجيا في اقتصاد صار يعرف بالاقتصاد المعرفي Knowledge Economy أين تشكل المعرفة أو المعلومة المتغيرة المحددة في كسب رهان التنافسية العالمية و منه التمكن من بلوغ إحداث التنمية المستدامة . لذا فان المعرفة أصبحت تشكل أساس الثروة ، يمكن تبيين هذا الدور من خلال السيرورة الموالية .

الشكل (01): سيرور إحداث التنمية في اقتصاد المعرفة .

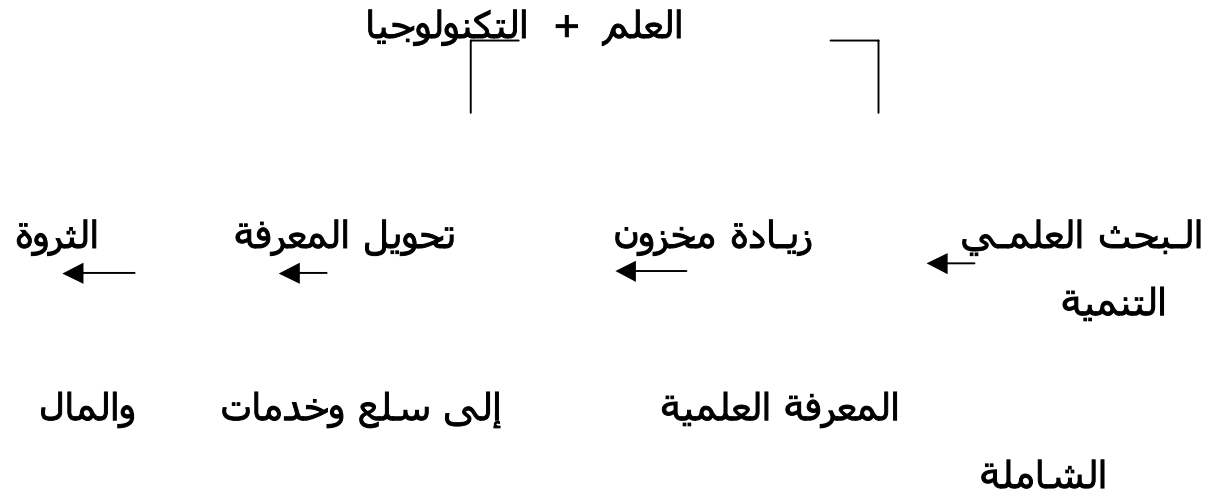

بتصرف: Rigau Sanabria Marin, " *Le dıveloppement durable*", extrait d'un article sur www.ask.co/ articles

4-2: الاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك لبلوغ التنمية المستدامة :

ما يمكن الإشارة إليه هو أن أفريقيا تجتذب أدنى المستويات من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنتا بباقي المناطق الأخرى من العالم ، إذ نسجل عددا ضئيلا من الأنشطة المرتبطة بالبحث والتطويرو التي تقتصر في الغالب على تطبيق معارف قائمة

بدلا من استحداث وتطبيق أفكار جديدة. الأمر الذي يمكن إرجاعه إلي ثلاثة أسباب رئيسية:

1. التباين الواضح بين السياسات العلمية وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر(ففي العديد من البلدان الأفريقية, لم تدرج العلوم والتكنولوجيا والإبداع في صميم استراتيجيات التنمية.
2. انعدام التنسيق و الترابط بين سياسات تشجيع الاستثمار وسياسات البحث، أين نسجل معظم سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر تركز علي رؤوس الأموال بدلا من تراكم المعرفة ورأس المال البشري(فوكالات تشجيع الاستثمار, علي سبيل المثال, تركز أكثر علي المشاريع الجاهزة و لا تعطي اهتماما لتحصيل المعرفة).
3. انعدام ثقافة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

اليوم صار بإمكان الدول النامية ربط علاقات مع شبكات الإبداع العالمية من خلال اتفاقيات الشراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات من جهة أو المكاتب الاستشارية المالكة للمعرفة و المخابر العالمية . على هذا الأساس فإننا نسجل العديد من الآثار الإيجابية المباشرة على التنمية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي و نقل التكنولوجيا ، منها دفع أجور مرتفعة للباحثين و حاملوا الشهادات العليا ، الاستعمال الرشيد للمواد المتاحة محليا، نقل التكنولوجيا معدات ومختبرات جديدة وتصميم منتجات استهلاكية أفضل تماشيا مع الاحتياجات المحلية سواء من حيث النوعية أو السعر بما يتماشى و القدرة الشرائية للمواطنين .

أما من بين الآثار الإيجابية غير المباشرة ، نذكر التأثيرات الايجابية على المؤسسات المحلية وغرس ثقافة البحث والتطوير في الشركات المحلية، زيادتا على استحداث حقول معرفية وتخصصات في الجامعات المحلية وإنشاء تكتلات

للبحث والتطوير، كما أن هناك أثارا جانبية على المنتجات التي لا ترغب الشركات عبر الوطنية في إنتاجها بنفسها و تقوم باكال هذه المهمة لمؤسسات وطنية .

بالمقابل فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤثر سلبا على التنمية المحلية من خلال احتمال الاكتظاظ في سوق العمل , مما يجعل من الصعب علي الشركات المحلية اجتذاب المهارات اللازمة، زيادتا على أمكانية اكتظاظ وحدات البحث المحلية ، اقتصار الروابط بين الفروع الأجنبية والشركات والمؤسسات المحلية على روابط محدودة ، واحتمال وقف أنشطة البحث والتطوير المحلية نتيجة وفود الشركات الأجنبية, ولاسيما عن طريق الشراء. ويتوقف التأثير الخالص في الاقتصاد المضيف علي طبيعة البحث والتطوير والظروف المحددة لهذا الاقتصاد. وأن تطوير المهارات والقدرات الإبداعية المحلية عامل أساسي ليس فقط لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في البحث والتطوير بل أيضا للاستفادة من ذلك الاستثمار. كما أن درجة استفادة البلدان النامية من نشر المعرفة والإبداع تتوقف أيضا علي درجة اندماج الشركة عبر الوطنية في الشبكة الأوسع من عمليات البحث, بما في ذلك الشركات المحلية والقطاع العام.

لذا فان السياسات الحكومية الإيجابية يمكن أن تؤدي دورا رائدا في إيجاد وتسهيل الظروف المناسبة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر و بالأخص أنشطة البحث والتطوير والاستفادة منه.

فوضع السياسات الرامية إلي اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في أنشطة البحث والتطوير على ضوء التحول باتجاه أنشطة أكثر استناد إلي المعرفة يتطلب إقامة سياسة واضحة المعالم تضمن تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز القاعدة العلمية والتكنولوجية الوطنية.فمن بين أدوات السياسات المحددة التي يمكن النظر فيها نجد الحوافز وشروط الأداء و كيفية استهداف الاستثمار

الأجنبي المباشر وتوفير المرافق العامة و بالأخص البنية التحتية المنخفضة التكلفة والعالية الجودة .

كما أن وضع سياسات في مجال التعليم وتطوير المهارات و بناء نظام للإبداع الوطني بات يشكل إلزامية في الوقت الحالي . كما أن هناك حاجة إلي ضمان توزيع مناسب للمسؤوليات بين الحكومة و الهيات الاخرى . كوكالات تشجيع الاستثمار التي لا تولي ما يكفي من اهتمام لإمكانات اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر التي قد تسهم في تراكم المعرفة, وإنما تركز علي تراكم رأس المال في شكل أصول ملموسة، لذا فانه من الضروري على وكالة تشجيع الاستثمار أن تندمج اندماجا أفضل في شبكة الإبداع الوطني و مطابقة أنشطة الترويج مع إستراتيجية البلد الشاملة في مجالي التنمية والإبداع. كتشجيع الاستثمار في البحث والتطوير في الشركات الأجنبية والمحلية ، العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تحسين البنية التحتية التكنولوجية للبلد، التعاون مع كل من المستثمرين الموجودين والجدد علي تشجيع الاستثمار الجديد المرتبط بالبحث والتطوير، العمل على توثيق العلاقات بين أنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها الفروع الأجنبية من جهة وأنشطة البحث المحلية.

من هنا فان أنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها الفروع الأجنبية في بعض البلدان تحفز أنشطة البحث والتطوير المحلية, و تساعد الجامعات علي تحديد مجالات جديدة حيث يلزم تطوير المهارات, وتجذب المزيد من اهتمام الطلبة المحتملين بالميادين التكنولوجية هي عوامل تساهم بشكل مباشر او غير مباشر في بلوغ التنمية المستدامة.

3-4: سن قوانين في إطار إستراتجية متكاملة لبلوغ للتنمية المستدامة :

لعل قانون تهيئة الإقليم الجزائري يعد من المحفزات الحقيقية للوصول إلى التنمية المستدامة ، فالمحافظة على البيئة وبلوغ التنمية المستدامة لن يكون إلا من خلال لتهيئة إقليم وهو ما عمدت إليه الجزائر من القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الذي صدر في 2001 و الذي يهدف إلى:

- إعداد إستراتيجية لإعادة توازن توزيع النشاطات, السكان ووسائل التنمية.
- مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة.
- المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية.
- وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة.
- دمج البعد المغاربي والمتوسطي.
- ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.

أما بالنسبة للإستراتيجية الوطنية فهي ترمي إلى تكريس التنمية المستدامة عن طريق ثلاثة محاور اساسية :

1. بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات ، خلق مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر المنتشرة .
2. الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه ، والأراضي الفلاحية , الغابات والتنوع البيئي.
3. تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات, عمليات التطهير ومختلف الشبكات.

لبلوغ هذه الأهداف تم وضع برنامج عمل يتمثل في المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة ، الا ان تحقيق هذا المخطط يطلب وضع تدابير قانونية ومؤسساتية وكذا طرق المتابعة والمراقبة.

لهذا الغرض صدرت سلسلة من قوانين من بينها قانون تسيير ومراقبة وإزالة النفايات, قانون المحافظة وتثمين الساحل, قانون المحافظة على البيئة, قانون المحافظة على المناطق الجبلية من جهة, ومن جهة أخرى تم تكييف النصوص القانونية السارية المفعول مع مستلزمات المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة.

و تدعيما لهذه السياسة البيئية, تم وضع أدوات اقتصادية ومالية وترتيبات جبائية تضمنتها قوانين المالية لسنوات 2000, 2002, 2003 تتعلق بالنفايات الصلبة والسوائل الصناعية وتسرب الغازات والنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة.

كما شرع في تنفيذ هذه الإستراتيجية الوطنية انطلاقا من 2001 رافقتها عمليات الحسيس تجاه المواطنين قصد الحفاظ على البيئة وهو ما يفسر أيضا الزيادة الملحوظة في عدد الجمعيات الإيكولوجية النشيطة في هذا الميدان.

و تصب جميع الجهود التي تبذلها الجزائر في هذا المجال في أن تجعل هذه المفاهيم ثقافة وممارسة وهو ما يؤكد عزمها الحقيقي أيضا بإدراجها في المناهج التربوية كمواد تدرس للتلاميذ.

أ-المشاريع المرتقبة :

و في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي, تم إنجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من 10 مراكز دفن النفايات "CET" في أهم المراكز الحضرية للبلاد.

إضافة إلى هذا فإن هناك أعمال هي قيد الإنجاز نذكر منها:

- تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها.

- وضع جهاز مراقبة للهواء.

- مشروع إنجاز الحظيرة الطبيعية " دنيا " والتي تمتد على مساحة تفوق 200 هكتار بين الجزائر العاصمة والمدينة الجديدة سيدي عبد الله.

- إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل البحر الأبيض المتوسط (PAM) والذي يهدف إلى الحماية والاستعمال العقلاني والدائم لموارد الشواطئ في منطقة الجزائر العاصمة.

ب- التوازن جهوي :

إن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة المعتمدة تهدف إلى تنمية اقتصادية مرافقة وموزعة بالتساوي عبر التراب الوطني.

و ترجمتها تتم عن طريق سلسلة من العمليات تهدف على الخصوص إلى "دعم الأنشطة المنشئة للشغل والمداخيل وتقوية إمكانية وصول سكان الريف للخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وغاز وكذا متابعة برامج السكن الريفي.

و قد مر إعداد هذه العمليات بمرحلة طويلة من النضج والتشاور سمحت بمساهمة كل الفاعلين على المستوى المحلي (سكان, سلطات محلية, منظمات مهنية, مؤسسات, دراسات وآخرون.)و هي اليوم تجسد عبر المئات من المشاريع الحوارية .

التوصـــــــــيات:

- العمل على الوصول إلى تنمية حقيقية موضوع تخفيف الفقر في هذه البلدان و ليس على بالبناء لمتواصل لقدرات البشر وزيادة الخيارات أمامهم للاستفادة من قدراتهم المكتسبة.
- أن التدابير التي تم وضعها لإتاحة الشغل و توفير السكن و المساعدة لعديمي الدخل قد أخفقت بسبب تضافر عاملين اثنين: هما عدم ترشيد تدابير السلطات العمومية و ضخامة الحاجات، كما أن هذه التدابير هي ظرفية تلعب دور المسكن للتخفيف من تدهور الأوضاع الاجتماعية و ليس استئصال ظاهرة الفقر من المجتمع.
- إن غياب النمو المستمر في القطاعات الإنتاجية العمومية و الخاصة يهدد الانسجام الاجتماعي و يبقى عدد مناصب الشغل المستخدمة ضعيفا، خاصة و أن أغلبها مناصب شغل مؤقتة.
- إن التوازنات المالية الكلية و إن تحسنت نوعا ما تبقى ضعيفة طالما أنها لا ترتكز على نمو قوي، فالنتائج الاقتصادية الإيجابية مرهونة بأسعار النط و تقلباته .
- وضع سياسة حقيقية للحماية الاجتماعية التي تشكل أداة استقرار من خلال خدمات فروع الصحة و الأسرة و الشيخوخة، التي باتت تعاني صعوبات متزايدة.
- وضع إستراتيجية شاملة للقضاء على الفقر و استئصاله من المجتمع وفق طرق تتماشى مع سياسات الاقتصاد الكلي و ليس اعتماد حلول قصيرة المدى و مؤقتة.
- بالرغم من تسجيل نتائج إيجابية خلال العشرين سنة الفارطة في ميادين التربية و الصحة و الهياكل الاجتماعية الأساسية، إلا أن إعادة تحديد النفقات العمومية و نقص فعالية بعض الخدمات الاجتماعية أديا إلى ظهور فوارق بين الوسط الحضري و الريفي من جهة، و بين الفقراء و غير الفقراء من جهة أخرى.
- تقليص الفوارق الموجودة بين منفذي السياسة الاجتماعية للدولة و مستحقيها.

- العمل على تقليص الفقر من خلال خلق مناصب شغل جديدة و غير مؤقتة وإطلاق مبادرات لتنمية المجتمع المحلي، و المساعدة على التقليل من الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية بالأخص فئة المتخرجين الجدد، و الشباب العاطلين عن العمل، و المسرحون و الأسر المحرومة .
- اتخاذ إجراءات مستعجلة بالإضافة إلى تسطير سياسة تنموية مستديمة لكل من قطاع الزراعة و قطاع الصناعة و حتى يتم تخفيف الضغط المالي على الاقتصاد الوطني، و الحد من الاعتماد على قطاع المحروقات.
- العمل على الاقتداء في التقدم قصد اكتساب المعارف العلمية ، التجارب و امتلاك التكنولوجيا في إطار المحافظة على الأبعاد الثقافية و الهوية الوطنية .
- العمل على ترقية الموارد البشرية و الكفاءات العلمية التي باتت تشكل الكفاءات المفتاحية لكل عملية تنموية .العمل وفق استراتيجيات تأخذ البعد الوطني و الإقليمي و السعي إلى بلوغ التكامل الاقتصادي والسياسي ألمغاربي او حتى العربي مما سينعكس حتما بالرفاهية الاجتماعية للمواطن .
- إعطاء اهتمام اكبر للبحث العلمي والتطوير، و تخصيص الموارد المالية الضرورية لإحداث القفزة النوعية المطلوبة .
- على الجهاز الحكومي خاصة منه الجهاز العسكري ان يلعب دور الدافع الديناميكي في إحداث التقدم العلمي من خلال العمل على تطوير البحوث العلمية التي تخدم المجالات العسكرية والمدنية ، كتكنولوجيا المعلومات والاتصال ، الصناعات الكيميائية و المضادات الحيوية ، .... الخ .
- فتح المجال أمام المنظمات غير الحكومية (الحركة الجمعوية) للقيام بدورها في مكافحة الفقر وحماية البيئة.

- مراجعة الأجهزة الاجتماعية التي تم وضعها في حالات ظرفية خاصة و التي أصبحت غير مجدية و خلق كيان لتنظيم و دعم الشغل.

المراجع والمصادر:

1 - تقرير (الاستثمار العالمي: 2005 الشركات العابرة للوطنيات وتدويل البحث والتطوير) صادر عن الاونكتاد .

2- تقرير (التنمية البشرية للعام 2005) صادر عن الامم المتحدة. -تقرير (تمويل التنمية العالمية 2005) صادر عن البنك الدولي.

3- David Reed, « *Ajustement structurel, environnement et dıveloppement durable* », l'Harmattan, 1996.

4- Per Kageson, « *The concept of sustainable development* », fıdıration europıenne pour le dıveloppement et l'environnement, Bruxelle, Belgique, mars 1994.

5 - Paul Hawken, « *The ecology of commerce* », Harper collins, New-York, 1993.

6 - Karl Curik, Robert John Holmberg et Garam Broman, «*Simplicity without reduction: thinking Upstream Toward T he sustainable society*", natural step environemental institute, sweden, mai 1996.

7- Rigau Sanabria Marin, " *Le dıveloppement durable*", extrait d'un article sur www.ask.co/ articles

8- Nations Unies, « *Premier rapport sur les objectifs de dıveloppement du millınaire pour l'Algırie* », Fıvrier 2004.

9- CNES, « *RGPH* »,

10- Maliki S.B., « *Quantification de la pauvretı urbaine et rurale en Algırie : cas de la wilaya de Tlemcen* », Thθse de Magister, Universitı de Tlemcen, Algırie, 2002.

11-http://arabic.cnn.com/2008/business/2/9/algeria.oil/index.html

12-http://doc.abhatoo.net.ma/spip.php?rubrique44التقرير التحليلي لاستطلاع حول البيئة

13-http://www.4eco.com/special/index.html صراع البيئة و التنمية